# دور تدريس العلوم الإسلامية في ترسيخ وحدة الأمة، الدرس العقدي نموذجا

**د. مصطفى وينتن**
**جامعة غرداية**

## 1 ـ مقدمة

نزل الوحي على سيدنا محمد ﷺ معلما إياه ما يسعد الإنسان، واستطاع بإذن الله تعالى أن يدخل الأمة التي لم يكن لها ذكر في العالمين ضمن الأمة التي وصفها بأنها أحسن الأمم وخيرها، ويرفع عن الذين آمنوا به من العالمين الجهل والجهالة، وأعظم مكسب أنعم الله به على الإنسان في ظل الإسلام وحدةُ المسلمين، واجتماعُ كلمتهم، وجعلَها أعظم مقصد شرعي، ومكَّن الأتباع أن يسيروا على هدى السلف، بما يتعلمون من أصول دينهم التي كانت سبب هذه الوحدة.

وتعتبر منظومة العلوم الشرعية أحسن وسيلة في الحفاظ على هذا المكسب للمسلمين، وكلما أصاب الأمة فرقة أو ابتعاد عن صفوف الوحدة، كان من أهم الأسباب سوء فهمهم للأصول الدينية، أو سوء استعمال للمضامين الشرعية، مما يستدعي المعالجة من خلال مراجعة أساليب البحث والتدريس ومضامينه.

وهذه المحاولة مقاربة للنظر في أثر تدريس العقيدة الإسلامية والبحث العقدي ودوره في توثيق عرى الوحدة الإسلامية، والحفاظ عليها، وصيانتها من التصدع.

ذلك أن التدريس أحسن وسيلة وأسرع أثرا من خلال التعامل مع ذهنيات الناشئة والشباب المتلقي للأفكار، واستعداده غالبا لتمثل المعاني التي يتلقاها عن قناعة.

إلا أن هذا المسلك التعليمي بقدر ما يكون مهما، ليس من اليسير تحقيق الهدف منه، إذا لم تتوفر شروط في من يتولى مهمة التدريس وفي المضامين التي تكون موضوع الدرس العقدي.

إذ إن أهميته تظهر أيضا في خطره عندما لا يتقيد بشروط وضوابط، وعندما يساء استعماله قصدا أو خطأ؛ ففي كلا الحالين تأتي النتائج سلبية وخيمة، يتحول بسببها سوء التعليم وبخاصة في التعليم الشرعي أكبر هادم لوحدة الأمة، ومنغصا لتضامن المسلمين، وعائقا أمام تقديم الشرع تقديما صحيحا، أو معوقا عن التقدم التنموي في حياة الأوطان، وعيشها عصرها ومواجهتها مختلف ظروف الحياة المتغيرة.

وفي سبيل مقاربة الموضوع علميا، وإسهاما في بناء صرح الوحدة، نحاول دراسته من خلال العناصر الآتية:

- **أهمية البحث العقدي ودوره في توحيد الأمة.**
- **الأصول العقدية التي تكون سببا في الوحدة.**
- **شروط تحقيق وحدة الأمة من خلال البحث والدرس العقديين:**
  - **على مستوى المضمون.**
  - **على مستوى من يتولى تدريس العقيدة.**

## 2 ـ أهمية البحث العقدي ودوره في توحيد الأمة:

تظهر أهمية البحث العقدي من خلال مكانة العقيدة في الدين، من حيث كونها تتضمن الإيمان، تصديقا وقولا وعملا؛ وتتكون من التصورات الأساسية الضرورية التي تصنع شخصية المؤمن وموقفه من الوجود بكل أبعاده، وتبني في نفسه تشكيل العلاقات التي تربط الإنسان بالعالم المتعدد المظاهر، ابتداء من علاقته بربه وخالقه ورازقه، ومالك أمره، ومن إليه مصيره، ثم علاقة الإنسان بنفسه باعتباره لا يستطيع أن ينفع نفسه وهو لا يعرفها، والله تعالى أعلم به من نفسه، فهو يعلِّمه كيف يتصرف فيها؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [سورة ق، 16]؛ ثم علاقته مع الوجود البشري في دوائر متدرجة من أقرب الناس إليه نسبا وبلدا، ثم الأبعد فالأبعد، حتى يسع كل العالمين، وهكذا تستوعب العقيدة أشكالا أخرى من علاقات الإنسان بغيره من المخلوقات منها ما يراه ويتعامل معه، من

كون مرئي مشاهد نباتي أو حيواني، أو حجري وغيره من مظاهره الحياة، أو من وجود غيبي لكن يشعر بأثره وتأثره به.

وبناء على هذه التصورات تبني العقيدة في الإنسان السلوك الذي يرتضيه رب الإنسان، وتوجهه نحو ما يكون فيه صلاح أمره وأمر من يوجد بينهم من العوالم المذكورة.

ومن جانب آخر فالعقيدة أساس التشريع ومرجعيته والخلفية التي تسند كل جوانب الفكر والمواقف التي تصدر عن المؤمنين بكل فئاتهم ومستوياتهم؛ وهذا انطلاقا من قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، الذي قيل عنه إنه أحد أصول الإسلام[1]. إذ نبه الرسول ﷺ بهذا الحديث الشريف إلى أن كل عمل بالضرورة يستند إلى تصور وعقيدة تجيب على أسئلة الغايات والأهداف، والدوافع، والمقاصد في أي سلوك بشري.

هذه الأهمية تجعل العقيدة حارسا أمينا قويا وذاتيا للشخصية الإسلامية؛ تعصم المسلم من الأخطار المحدقة به، التي يعمل عدو آدم وبنيه على إيقاع بني الإنسان فيها. ومن أخطرها داء الفرقة والخلاف المفضي إلى النزاع والفشل والوهن.

وهذا ما يفرض ضرورة تدارس العقيدة وتدريسها تدريسا يحقق مقاصدها الكبرى والغايات المرجوة منها، كما أوحى بها الله تعالى، وأهمها وأعظمها توحيد الخلق في ظلال توحيد الخالق، بعد تحقيق العبودية لله تعالى، وإيجاد لحمة بين المؤمنين، وجعلهم صفا واحدا، كما وصفهم الله تعالى في قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [سورة الحجرات، 10]، وأحبهم صفا واحدا في مواجهة الشدائد، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾ ﴾ [سورة الصف، 04].

فكان لزاما أن يقوم البحث العلمي بدراسة مناهج تقديم العقيدة، وسبل تبيين مزاياها التي تحببها إلى الناس، حتى تحقق فيهم ما يراد من الإنسان ليكون إنسانا. فهي «الأساس الأول لبقية الأسس في الدين الإسلامي»[2].

وتتجلى أهمية البحث العقدي في توحيد الأمة من خلال أسباب ومقومات متعددة نشير إلى بعض منها[3]:

**2 ـ 1ـ وحدة المصدر والاهيته**:

فلم يكف أن تكون العقيدة بين المسلمين وحيدة المصدر، بل كانت من الله تعالى وحده لا شريك له في ذلك، فهو الذي ارتضى الإسلام للمسلمين، وهو الذي تولى الوحي بمضمونه إلى الرسول ﷺ، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [سورة آل عمران، 19]، وقال عزّ وجلّ في وصية إبراهيم ويعقوب عليهما السلام: ﴿ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ ﴾ [سورة البقرة، 132]، وأغلق الباب والمجال أمام كل ادعاء واختيار خارج إطار الوحي، وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [سورة آل عمران، 85]، وحفظ الله تعالى العقيدة الإسلامية من كل تحريف أو تغيير، وكتب ذلك وأكده، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [سورة الحجر، 09].

ومن هنا استطاع المسلمون أن يحصنوا دينهم من أي دخيل، وأن يتفطنوا إلى كل محاولة اختراق، ما دام النص المصدري محفوظا بما لا يدع الشك ولا يترك مجالا للريبة.

ومن شأن هذه الميزة أن تمكن العقيدة من تقريب وجهات النظر وتقلل من مساحة الاختلاف، أو توجهه، وتنزله في المنزلة الصحيحة التي لا تتيح فرصة لمن يريد أن يتخذها سببا لنشر الفرقة والنزاع بين المسلمين.

وتبرز أهمية هذه المصدرية وعلاقتها بوحدة الأمة، في أنها صادرة من خارج الإنسان وفوق الحدود البشرية، فالله أعلم بحقيقة التركيبة البشرية، وميولها ونوازعها، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ ﴾ [سورة ق، 16].

فاستقلال المصدرية عن البشرية أنتج عدم التمييز بين الناس، وإيصالهم إلى قول جامع بينهم، يمكنهم أن يجتمعوا عليه، ولا يبعد أن يتحدوا ولو كان فيهم اختلاف في وجهات نظر، لأنهم سيجدون دوما منطقة وسطا فيها يلتقون وإليها يرجعون، والله تعالى يمتَن على المسلمين بهذه الوسطية التي لا يمكن بحال أن تأتي من غير خالق الإنسان، فقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ

﴿ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [سورة البقرة، 143]، وسطية بوأت الأمة مكانتها بين العالمين.

### 2ـ 2 ـ شمولية تصور الوجود:

تبني العقيدة تصورا شاملا عن الوجود كاملا غير منقوص، يتضمن أجزاء الوجود بالكون الفسيح، والإنسانِ بمكوناته الشاملة للجانب الروحي والجسدي، والحياة المحيطة بالإنسان بكل مظاهرها الحيوانية والنباتية وغيرها. فلا تضع الإنسان خارج العالم، أو على هامش الوجود، بل له علاقة بكل ما يحيط به، يرتبط بما حوله على المنهج الذي وضعه الله تعالى له، حتى لا يضيع، ولا يضيِّع، ويبني وينتفع ولا يفسد، وقد قال الله تعالى مربيا الإنسان حتى يمنع ضرره ولا يفسد: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾ [سورة الاعراف، 56].

وجعل الله تعالى كل حياة الإنسان تدور في فلك الخضوع لله تعالى، كما تشير إليه الآية في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ ﴾ [سورة الأنعام، 163].

### 3ـ2 ـ توحيد الخلق في اتجاه الخالق وتعبيدهم لإله واحد:

العبادة أثر من الاعتقاد وقد بنيت على أسس متعددة، ومقاصد من أهمها توحيد المسلمين في عبادتهم لله تعالى، من خلال مظاهر أداء الشعائر، وأشكالها، والترغيب في الاجتماع، والتوجيه نحو الشعور بالتكامل والوحدة بين أفراد المجتمع، حتى غدت العبادة والتعبد تربية اجتماعية؛ لما فيها من مشاركة، وإزالة الحواجز بين المتعبدين بما أنهم يعبدون إلها واحدا، ويصلون صفا واحدا، ويبذل بعضهم ما أوتي من قدرات وإمكانات على اختلافها، في خدمة الآخرين، من أجل نيل رضا رب واحد وأحد هو الله تعالى، وتنمي بذلك أسباب التناصح والتعاون والشعور بالعدل والمساواة ونبذة الفرقة، والميل إلى جمع الكلمة ورص الصفوف[4].

ويظهر هذا في تشيفع العبادات والتوجيهات الإسلامية والتعقيب المتعدد المتنوع في القرآن الكريم، تعقيبات وتعليلات تبين في الغالب أنها إنما وضعت وشرعت وأمر بها من أجل أغراض

ومقاصد، ولم تكن تراد لذاتها بل لما توصل إليه من حسن اجتماع البشر، وتعاونهم، وتكامل أدوارهم في الحياة، فنكاد لا نجد تشريع عبادة أو أمرا إلا واتضح أن فيه صلاح أمر المؤمنين جماعة، وفيه وحدتهم وجمع شملهم، وحتى على مستوى اللفظ كان النص يأتي مخاطبا الجماعة دون الفرد في الغالب، ومنها على سبيل المثال:

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾ ﴾ [سورة الأعراف، 204].

وقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [سورة الأنفال، 46].

وقوله عزّ وجلّ: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [سورة التوبة، 103] ....

ويحرص الإسلام على هذه القيم لتظهر على المستوى التطبيقي والمظهري؛ لكي تعزز الشعور الداخلي وتثبته على مستوى الأفراد؛ فالدلائل على هذا كثيرة؛ منها هذا النموذج الذي سجله القرآن الكريم للذين أرادوا أن يثلموا صف المسلمين في صورة اتخاذ مسجد، لكنه لم يرد به وجه الله تعالى ولا منفعة عباده، فسماه القرآن الكريم بمسجد الضرار، ونهى عن الصلاة فيه، لأنه سيكون أكبر معول هدم وثلم في جسد الأمة، وقال تعالى في شأنه: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [سورة التوبة، 107-108]، وورد بشأنه عن الرسول ﷺ أنه أمر به فهدم بناؤه قبل أن يهدم بنيان صف المسلمين.

ويشهد لتوحيد العباد على توحيد الله تعالى نهي الرسول ﷺ وموقفه من الذين يتركون الجماعة كما جاء في الحديث: «وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة

فيؤذن لها ثم آمر رجلا فيؤم الناس ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عظما سمينا أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء»[5]. ويظهر فيه تعظيم أمر الجماعة وأن العبادة لوحدها، كانت تكفي لولا أن الشرع قد أمر بها جماعة من أجل جمع كلمة الأمة، وتوحيد صفها.

## 2 ـ 4 ـ وحدة الأحكام التي تسير حياة المسلمين:

جاءت الشريعة بأحكام تسير حياة المسلمين على اختلاف فئاتهم وأصولهم، غير مفرقة بين أحد وآخر مهما كان سبب الاختلاف، ونهت عن التمييز في التعامل بين الناس، وأمرت بالعدل بينهم، فهم سواسية لا يتفاضلون ولا يتفاصلون، ولا سبب للتفضيل غير التقوى التي لا يمكن أن يعلم حقيقة وجودها في الشخص إلا الله تعالى وقد قال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ ﴾ [سورة الحجرات، 13]، كما جاء في الحديث: عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى، إن أكرمكم عند الله أتقاكم».

وهذه القيمة القاضية بتساوي العباد أمام ربهم ترفع كل سبب للتفرقة أو التمييز، بأي نوع من أنواع التمييز، فهي تسوي بداية بين الأصل في الوجود والخلق، إذ خلق تعالى الذكر والأنثى سواسية أمام ربهم، ولم يترك مجالا للتمييز، وبين أن اختلاف الأدوار لا يعني تفضيل واحد على الآخر إلا بقدر عمله في إنجاز دوره، وقربه إلى ربه بالإنجاز الذي هو عين الطاعة المطلوبة منه، وكان هذا من دلائل عظمة الله تعالى، في دقة التقدير، فهو القائل: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ٢ ﴾ [سورة الفرقان، 02]؛ وقضى أنه: ﴿ مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَنُحۡيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةٗ طَيِّبَةٗۖ وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٩٧ ﴾ [سورة النحل، 97].

ومن جهة أخرى يتساوى الناس جميعا ولا مجال للتفرقة بينهم، وهي مساواة عادلة لا تظلم أحدا، لأنها لم تكن على المستوى الكمي والعددي، بل على المستوى الكيفي، الذي يتعلق

بالإيمان والدافع الروحي، والخلفيات والنيات التي لا يمكن أن يعلمها إلا الله تعالى، من دون الخلق جميعا، لذا لم يكن يتاح في الشرع أن يشتغل الناس بتصنيف المكلفين حسب تقواهم بأعيانهم، ولم يمتلكوا مفاتيح السعادة الأخروية وبيوت النعيم يقسمونها بينهم، لأنهم إن فعلوا فهم لا محالة سيحابي بعضهم بعضا، وسيختلقون مقاييس تخدم بالضرورة أهواءهم، وميولاتهم المتحيزة، وحينها لا يسلم إلا من رحم الله، وقال تعالى: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [سورة الزخرف، 32].

مثل هذه القيم العقدية هي التي يمكن أن تبني وحدة المسلمين، فيجب أن يعمل التدريس ومنظومته على إظهارها والتركيز عليها، والاستثمار فيها من أجل إحلال الوحدة بين المسلمين والمحافظة عليها، وهذا من خلال التركيز على الأصول العقدية الإيمانية.

### 3 ـ الأصول العقدية المؤسسة للوحدة:

العقيدة في أصلها التوحيدي تصنع وحدة المنتمين إليها، وتفرض جمع شملهم، من خلال وصفهم بالصف الواحد، ومن خلال التشريعات التي يجب عليهم الإيمان بها والعمل بمقتضاها، ومن حيث الجانب الشكلي المظهري الجماعي أيضا؛ لأن لها خلفية عقدية تصورية إيمانية؛ فمنها العبادات مثل الصلاة والحج، والمعاملات والعلاقات الأسرية والجوارية والسياسية أيضا..

فهي أصول عقدية في حقيقتها موحدة ودافعة إلى لَـمِّ شمل المسلمين على مستويات عديدة، ولا يمكن أن نجتزئ بعضها دون بعض.

وينبغي الإشارة إلى أن اعتبار وجود أصول في العقيدة يسلم إلى القول بوجود فروع أدنى منها، مما يتطلب ضبط هذا المصطلح، وتحديد دلالته، وما يصدق عليه من قضايا الإيمان.

فقد استعمل كثيرا وبمعان متعددة، واتُخذ اسما لعلم الكلام، وعنوانا لبعض كتبه، ومع هذا فإن تعريفه أو ضبطه ما زال يحتاج إلى تدقيق.

فنجد بعض التعاريف تقصره على مجرد المعنى اللغوي، وتجمع فيه أحيانا كل مهم في الدين؛ أو ما يميز مبادئ وآراء عقدية خاصة بفرقة أو مذهب؛ ولعل الغالب هو هذا المعنى الأخير[6].

والأصل كما يدل عليه المعنى اللغوي هو ما يبنى عليه غيره، والفرع ما نتج عن الأصل؛ وبالنسبة إلى العقيدة تصبح الأصول بهذا التعريف والضبط هي ما ورد به النص، وما بعد النص فهو فرع عنه، مبني على النص، ويدخل تحت مسمى النص هنا كل المبادئ العقدية التي نص عليها الوحي، ثم ما فهمه الناس بعد الوحي ينبغي أن يعتبر فرعا من الفروع العقدية.

وإذا استعرنا من تعاريف الأصول على منطق المدارس الكلامية والمذهبية التي نجدها ترفع من مكانة الأصل، وتجعله ما لا يمكن الاختلاف فيه، أو ما لا يجوز فيه الاختلاف، وكذا ما نتج عن فهم النص، فإننا سنصل باختصار إلى سبب قوي ولو نظريا إلى ما يوحد الأمة، ويجمعها.

ذلك أننا سنقتصر في الحديث عن أصول الدين على الأصول التي ورد ذكرها في النص الشرعي، من جهة، وهي الأصول التي يكفي المكلف اعتقادها ليتسمى بالإيمان والإسلام، وهي الأصول التي تتيح فهم المقصود من الدين، وتوصل المسلم إلى الإحاطة المطلوبة عن تصوره للوجود وللمعاني التي تشكل اعتقادا ميسورا غير معقد ولا موغل في التجريديات، وهو في النهاية ما سماه القرآن الكريم "البر"، وهو ما آمن به الرسول ﷺ والمؤمنون، كما أخبر الله تعالى في قوله: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ [سورة البقرة، 177]. وقوله تعالى: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ ﴾ [سورة البقرة، 285].

فقد ذكرت الآيات هنا من أصول الإيمان ما لا نجد فيه خلافا بين المسلمين المعتد بأقوالهم على المشهور بينهم، وما كان من مخالفة فقد اعتبر شذوذا، ويكفي أنها هي الأصول التي نسب الإيمان بها إلى الرسول ﷺ وإلى المؤمنين، فهي التي يمكن أن نسميها ونصطلح على كونها

أصولا بحق، لأنها توفرت على أهم معنى في الأصل، كونه ينبنى عليه غيره، وأنه ما لا خلاف فيه أو ما لا يمكن فيه الخلاف.

فكان ينبغي أن تدرس العقيدة بناء على هذا المستند، وعلى أصول تجمع المسلمين، ولا تفرقهم، وعلى أساسها يوحَّد تدريس العقيدة وتعليمها للناشئة، والطلبة في مختلف المستويات.

وهذا يثبت أن الأصل من شأنه أن يكون متفقا عليه، بينما الفرع يختلف فيه، وواضح أن هذا في دائرة الشرع، ويدل على اتفاق الأمة على كلمة واحدة، فما اتفقت عليه هو الأصل وما اختلفت فيه هو الفرع.

ثم ينشأ التساؤل عن مصير الأصول الخاصة بالمذاهب الإسلامية على اعتبار ضرورة وجودها، وعدم جدوى تجاهلها أو تجاوزها.

ويكفي في كونها ينبغي أن تكون فروعا أنها مختلف فيها، وإن دأبت المدارس الإسلامية على التركيز عليها، والإعلاء من شأنها، فإنما هي محاولات انتصار للرأي، ومحاولات للردود على الآخرين ممن يخالفون المذهب، والحق أنها ينبغي أن يحافظ لها على حقيقتها الخلافية، وهي التي تميز المدارس فيما بينها، ولو كانت أصلا للدين حقيقة كان يجب أن يتفق عليها، ويكفي الاختلاف سببا في إنزالها إلى الفروع، وعندما تنزل إلى مرتبة الفروع يصبح العلم بها وتعلمها من هذه الزاوية تعليما للخصوصيات المذهبية.

كما أنه لا يمكن أن يُتنكَّر لهذه الأصول المذهبية، ولا أن تنكَر، ولكن يستدرك عليها أنها غير ممكن أن تكون هي كل الدين، فيصبح الفرع بهذا أصلا، وتنقلب الموازين، وهنا تقزم العقيدة الإسلامية ويحجر على دائرة إمكان التفسير وإثرائه بما يتوافق وسعة علم الله تعالى، وعدم إحاطة الإنسان به.

فالأصل هو شهادة التوحيد بجملها الثلاث، وما يقطع فيه العذر، وما لا يجوز فيه الخلاف، وما الحق فيه مع واحد، ويصبح ما سواه من الفروع من خصال التوحيد وما لا يقطع فيه العذر وما يجوز الخلاف فيه[7].

لذا نجدنا مضطرين إلى القول إنه ينبغي إعادة النظر في هذه الأصول التي فرضها كل مذهب على نفسه، واعتبرها هي أصول الدين. فنصل إلى نتيجة أن المذاهب لما اتخذت لنفسها أصولا لم تكن ترى إلى جهة الاتفاق في الحقيقة، ولكن كانت ترى إلى الاختلاف، فتميزت كل فرقة بما يجعل لها كيانا ويحقق لها تفردا بين غيرها من الفرق، ولهذا فهي في الواقع تدل على مواقف مذهبية في قضايا العقيدة، فلا يكون الواحد من أهل مذهب إلاَّ إذا سايره في هذه المواقف، ووافقه فيها، وبهذا أمكن أن تظهر الفرق والمذاهب العقدية من خلال تميزها عن غيرها بأصولها.

فالصواب والصحيح فيما يبدو أن تسمى أصول الخلاف، أو أصول المذهب، لا أصول الدين، لأن أصول الدين من المفروض ألا تكون موضع خلاف بين المسلمين، فلا يفرق بين المسلم وغيره إلاَّ اختلافه مع الملل الأخرى في أصول إيمانه وأحكام الشريعة التي يلتزم بها.

وعندما نرى بهذه الرؤية يمكن أن نفسر اختلاف الأصول من مذهب إلى آخر؛ لكن نلحظ أنه وقع التوسع في إطلاق مصطلح الأصول من فرقة إلى أخرى، فكان الاسم واحدا "أصول الدين"، لكن المضمون والمقصد متباين تباينا واسعا إلى حد التناقض الذي يجعل ما في المذهب الواحد لا يمكن أن يجتمع مع ما في غيره.

ومن جهة أخرى إذا كان هذا الاعتبار هو الصحيح فإن أي مذهب عندما يتخذ لنفسه أصولا إنما يريد أن يظهر القضايا التي خالفه فيها غيره، ولم يتفقوا معه، أو لم يتفق معهم، وهذا في حد ذاته غير متيسر دائما فلا نكاد نجد مذهبا يحقق هذا بالمعنى الدقيق، إلاَّ على الغالب، فيذكر له بعض المواقف التي اشتهر بتغليبها على غيرها، وإلا فلا يمكن أن ينفرد الإباضية أو المعتزلة ـ مثلا ـ بأصلي "التوحيد" و"العدل" دون غيرهم، ولكن لكل مذهب نظر في جزء من هذين الأصلين، وهذا يثبت أن هذا المصطلح وقع فيه التوسع كثيرا مما أنتج عدم انضباطه، إذ يراد به التفرد.

والذي ينبغي أن يكون هو الإبقاء على الضابط بأن الأصل هو "ما لا خلاف فيه بين المسلمين"، وبهذا لا تصبح الأصول إلاَّ ما جاء صريحا في القرآن الكريم، والسنة الصحيحة التي لا خلاف فيها، وهو ما يكون كفيلا حقا بإرجاع الأمة إلى أصولها، وتدعى إلى ما كان يدعو

إليه الرسول ﷺ، لا إلى ما انتهت إليه تصورات الناس من بعده رغم أهميتها، لكن لا ينبغي أن تكون بديلا عما جاء به ﷺ.

ومع وجود القرآن الكريم، فإنه ينبغي عدم التقديم بين يديه بتحديد هذه الأصول، إلاَّ من قبيل تقريب الفهم، فإذا لم تكن هذه الأصول التي يراد لها أن تعبر عن الدين تفسيرا لما جاء به القرآن، فستكون من جملة ما ورثه المسلمون عبر العصور، وما تراكم على تراثهم من مفاهيم وتفاسير وما عاشوه من قضايا وأحداث، جعلت في الأخير مضمون العقيدة وعلم الكلام أحسن حامل لتاريخ المسلمين الفكري، فكلما استعظموا مسألة ورأوا أن الخلاف فيها قادح في الدين، رفعوها إلى العقيدة وبوؤوها مكانة تكون فيها من الأصول، أو على الأقل من الفروع العقدية[8]؛ ولا نحسب أن المدونات العقدية تختلف في هذا الملمح، فقد تأثرت بالظروف التي عاشها المسلمون، فكانت النتائج متشابهة ومتطابقة غالبا.

وهذا من شأنه أن يعزز الدعوة إلى إعادة صياغة هذه الأصول، وتحديدها بما يتوافق مع القرآن الكريم، واستبعاد ما لا يعضده دليل، تخفيفا على المؤمنين وتيسيرا، وقد قدم العلماء عبر الزمان نماذج في هذا، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، ما فعله الشيخ اطفيش امحمد بن يوسف عندما استبعد بعض المسائل من دائرة الأصول، لعدم جدواها، وعدم اتصافها بكونها مجمعا عليها[9].

وبهذا يمكن أن يتقدم الدرس العقدي خطوة في سبيل تحقيق وحدة المسلمين، ولكن لا يكفي التنظير لتجسيد ذلك، بل للواقع العملي التدريسي والدراسي دوره الواضح والأكيد في الموضوع؛ فبناء مضامين التدريس، وصناعة المؤلفين والمدرسين خطوة أساسية، وركن ركين في هذا المجال.

## 4 ـ شروط تحقيق وحدة الأمة من خلال البحث العقدي والدرس العقدي:

ما دام النص العقدي والأصل العقدي قد بنيا على أساس توحيدي فالدرس العقدي أيضا يتبع السبيل ذاتها.

ولكن ينبغي ضبط مسار البحث العقدي ومسيرة الدرس بما يكفل هذه الغاية التوحيدية، ويمكن ذلك من خلال ضبط بعض الشروط على مستوى المحتوى والمضمون، ثم على مستوى من يتولى التدريس والتكوين.

### 4 ـ 1 ـ على مستوى المحتوى ومضمون المادة التعليمية

فالدرس العقدي هو حامل الأفكار وناقلها عبر الأجيال، وهو الذي يضمن استمرارها، كما يضمن نوعية النتائج وتحقيق الأهداف المرجوة من التكوين، ولذا ينبغي أن يبنى بمنهج، وعلى أسس تحقق هذا الهدف الأساسي وهو توحيد الأمة، لأنها إذا لم تتوحد في قاعة الدرس، وحلقات التدريس، وفي مرحلة تكوين الذهنيات، فإنها قد تستعصي عملية الإقناع بالوحدة، لأن قاعدة الانطلاق لم تكن صحيحة، وفكرة التوحيد لم يؤسس لها تأسيسا علميا ونفسيا في المنطلق، بل ربما خلفها توجه الفرقة والتباعد، ومن بين ما يجب توفره والتركيز عليه في الدرس العقدي نذكر الآتي:

#### أولا ـ الحفاظ على المصدرية القرآنية والنبوية للأصول العقدية:

إذ يجب على المضمون التعليمي أن يتوخى في تسمية الأصول العقدية الأصول التي تسندها نصوص صريحة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فلا يتداخل الفهم البشري مع نص الوحي، ولا يرفع التفسير الإنساني إلى درجة النص، ولا يستحدث منه أصل عقدي، ويحتفظ لكلٍّ بمقامه ومكانته من التشريع، فالنص ملزم، وقاض على التفسير، والجهد البشري يبقى اجتهادا في التوضيح يستأنس به، ويساعد على فهم النص ولكن لا يكون مهيمنا عليه.

#### ثانيا ـ الفصل بين الأصل العقدي وتفسيره:

وتبعا للضابط السابق لا يصح أن يصبح النص الإلهي مسجونا في نتاج التفكير البشري، مع ما بين الطرفين من البون الشاسع، بل عدم صحة المقارنة أصلا، فالله تعالى يصف علمه بالسعة التي يستحيل أن يحيط بها أحد مخلوقاته، وقال عزّ وجلّ: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ [سورة البقرة، 255]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ

﴿ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾ ﴾ [سورة الكهف، 109]، وقال أيضا: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ [سورة لقمان، 27].

فلا يعقل أن يُقضي على الأصل العقدي بمصدريته العلوية، وطريقه النبوي عبر الوحي الإلهي بالاجتهاد البشري المحدود والمقيد بالعقل بكل ما فيه من خصائص تضعه دون علم الله تعالى، وهو يستمد أصلا من علم الله، ولا يتحرك إلا فيما دون علمه تعالى، ومحصور بين آليات عالم الشهادة، وليس له من وسيلة إلى عالم الغيب إلا طريق الوحي، ونافذته، وقد بينت تجربة تفسير القرآن على ضوء نتائج الكشوفات البشرية في عالم الشهادة القريب نسبيا إلى الإنسان، ما يقع أحيانا من إشكالات علمية ومنهجية وشرعية سببها عدم احترام الحدود الفاصلة بين مصادر المعرفة، وعدم ضبط الأصلي من الفرعي منها، والمحدود من اللامحدود فيها، وبين العلم الإلهي الحق الثابت وبين العلم البشري النظري والمتغير دوما، والقاصر عن الوصول إلى الحقائق المطلقة.

فمثلا إن التوحيد أصل عقدي، وهو بمعناه الاصطلاحي في البحث العقدي أصل، وما تفرع عنه أو اتصل به مما يفهمه العلماء عبر الزمان ينبغي أن يبقى في مرتبة الفروع، ويكون تفسيرا بشريا، وما دام كذلك فلا يمكن بحال أن يطلب فيه الاتفاق على رأي، ولا أن يرفض فيه الاختلاف، ويقطع فيه عذر من رأى رأيا مخالفا، إذا كان مستندا إلى دليل، أو أثارة من علم، ومع ذلك لا يكون له من الدرجة وقوة الإلزام ما يكون للنص الوارد وحيا أصلا، سواء وحيا قرآنيا أو حديثا نبويا صحيحا.

## ثالثا ـ القراءة التوحيدية للأصول العقدية:

فينبغي أن تقرأ الأصول الإيمانية العقدية دوما بما يمكِّن من توحيد المسلمين، ومن ذلك منهج العلماء الذين ينحون منحى تقليص الخلاف قدر المستطاع، وتقريبه إلى الخلاف اللفظي الذي ينتهي إلى اعتبار الخلاف مجرد اختلاف وجهات النظر وزواياه، وهذا يفضي إلى أن الموقف، والرأي متفق حوله، لولا أن صيغة الإفصاح عنه ستختلف بالضرورة حسب درجة

الذاتية في اختيار لغة التعبير عنه وأسلوبها، ودلالاتها، وهكذا ستتقلص دائرة الخلاف وتنحصر عن الاختلاف المعنوي والمضموني لتتسع إلى دائرة الاستعمال الاصطلاحي واللغوي، والدلالات اللفظية التي يهون فيها الأمر، وتضيق معه شقة الافتراق، فأصل التوحيد في العقيدة بما فيه من مباحث الصفات والأسماء، وعلاقتها بذاته تعالى، وقضية رؤية الله تعالى بين الإثبات والنفي كلها يمكن أن تنتهي بقراءة توحيدية تتوخى توحيد الأمة وجمع كلمتها، ما دام الجميع متفقون على وحدانية الله تعالى، ومخالفته لمخلوقاته، بما لا يدع مجالا للشك بأن رأيا من الآراء كان يريد من خلال تفسيره وشرحه أن يركز مفهوم التوحيد وتفرده تعالى عن المخلوقات، في كل المعاني التي يمكن أن ترد على الفكر البشري.

وهذا من شأنه أن يخفف من حدة الأوصاف والألقاب التي يتقاسمها المؤلفون ويتراشق بها المتناظرون في المسائل العقدية، وبموجبها يحكمون بالصحة والصواب، ويصم بعضهم بعضا بالابتعاد عن دائرة الشرع، أو الخروج منها.

### رابعا ـ اعتبار الاختلاف في التفسير العقدي ثراء في الفكر الإسلامي:

باعتباره اجتهادا بشريا يحتمل أوجها من الصحة ويمكن الاستفادة منها في العاجل أو الآجل، فبعض المواقف يمكن اعتبارها جاءت في غير وقتها، تأخرا أو سبقا، يحتفظ للمتأخر منها بمكانته حسب الظروف والسياق الذي أنتجت فيه، وينتظر للأخرى وقتها التي يصبح من المجدي الأخذ بها. وفي النهاية إنها اجتهادات البشر لا تعدم وجها من الصحة، أو جهدا من التصحيح.

### 4 ـ 2 ـ على مستوى من يتولى تدريس العقيدة.

يعوَّل في نجاح العملية التربوية على العالم والأستاذ والمدرس، وإذا كانت العقيدة محور التدريس فإن المسؤولية تتأكد أكثر، فهو العامل الأساس، كما يقول علماء التربية، هو«عماد العملية التربوية، وهو من العناصر المهمة التي تزيد من كفاية وفاعلية أي نظام تربوي؛ لما يؤديه من دور فاعل في تحقيق الأهداف المرسومة للأنظمة التربوية»[10].

واهتمام التربويين بالمربي قديم، لما له من دور فعال في ترسيخ المعلومة وتكوين الطالب، والأستاذ الذي يتولى تدريس العقدة أولى بهذا الاهتمام، وهو في عمله خليفة للرسول ﷺ، ولسائر الرسل، لأنهم جاءوا بعقيدة واحدة، كما بينه الله تعالى وقال: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾ [سورة الأنبياء، 25]، ولذا توضع للتدريس حسب المواد طرقه ووسائله التي تمكن من تحقيق الأهداف، وإيصال القيم والأفكار إلى الأجيال، وللعقيدة وتدريسها مكانتها الأولى في هذا المجال، فيولى للمدرس أهمية خاصة تبعا لأهمية ما يقدمه لطلبته، وفي التدريس الجامعي المتخصص ترتفع درجة الأهمية والخطورة، لأن الأستاذ يصبح مرجعا، وعلى يده يتكون من يتولون تدريس أبناء الأمة، فالنجاح النهائي يبدأ من هذه المرحلة، وكذلك العكس، مما يوجب الاهتمام بالمدرس حتى يعمل بما ينتج ويوجه أبناء الأمة إلى ما يصلح من شأنها ويعزز وحدتها.

ومن أهم الخصال والصفات التي ينبغي توفرها في أعضاء هيئة التدريس، استئناسا بما توفره بعض بحوث التربية، والتجربة التي عاشتها الجامعات الإسلامية عامة، وفي أقسام تخصص العقيدة ومقارنة الأديان بخاصة يمكن تسجيل ما يأتي:

أولا ـ قوة شخصية المدرس الأستاذ، وحكمته واتزانه، ووعيه بمجتمعه، والظروف التي يعيش فيها المجتمع، وما يعتريه من إشكالات فكرية وقضايا حياتية، حتى يتمكن من مخاطبة الناس بما يفهمون، ويكون قريبا منهم، ويكتسب جانبهم، فهو بتدريسه يمارس جانبا مهما من الدعوة وتكوين الدعاة. وهذا تأسيا بالرسول ﷺ إذ وصفه الله تعالى وبين سبب اكتسابه القلوب فقال: ﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ [سورة آل عمران، 159]، وقال أيضا ﷻ: ﴿ لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [سورة التوبة، 128].

**ثانيا ـ الوعي بالواقع العقدي:**

إذ يفترض في المدرس الجامعي في هذا التخصص بخاصة أن يعيش بإخلاص وصدق هاجس وحدة الأمة، ويعمل على تقريبه إلى أذهان أبناء الأمة.

فإنه إذا جهل الواقع أو تجاهله لا يمكنه العمل على إصلاحه، بل ربما أصبح أداة طيعة لمن يريد للأمة فرقتها. فالوعي بالواقع شرط أساس في نجاح تبليغ الأفكار من خلال إدراك المنهج الأسلم في الوصول إلى النتائج بأقل التكاليف، كما كان هذا دأب الرسل عليهم السلام وسيدنا محمد ﷺ الذي صبر على قومه كل مدة تبليغ الرسالة ليرسخ في القوم قيم هذا الدين الحنيف.

**ثالثا ـ نبذ التحيز:**

ينبغي أن يترك المدرس التحيز إلى تيار دون آخر، خاصة في التدريس الجامعي الذي يفترض فيه البحث العلمي المعتمد على مختلف المناهج البحثية، وبخاصة تنمية القدرة على التحليل والمقارنة بين المواقف المتباينة والمختلفة، كما يطلب فيه خلق الرزانة في التعامل مع القضايا المختلفة والمختلف فيها، وأن يتكّون الطالب على ترك التلقيد والابتعاد عن الاعتماد على الترديد والتلقين، والتلقي السلبي وحشو المعلومات.

وهذه الملكات كلها لا يمكن أن تنمو وتستثمر في محيط التحيز والانحياز، الذي من شأنه أن يغلق المجال أمام التفكير الحر، وإنما يكون التحيز الإيجابي بتعليم الطالب أن يكتسب ملكة بناء شخصيته والإفصاح عن مواقفه، والتدريب على حسن عرض رأيه، وبناء التصور الصحيح عنه، ثم الإجابة عن الإشكالات المعترضة والاعتراضات المختلفة الممكنة على رأيه، وكذا التدرب على الجواب على آراء الآخرين بمنهج علمي وخلق علمي عال.

والمدرس مسؤول عن هذا التكوين لدى الطالب، وعن مراعاته، ورعايته فيه، فهو داعية بالضرورة، فإذا انحرف في مساره انحرفت الأمة معه وأخطأت الطريق إلى وحدتها، فيصبح الدرس العقدي دعوة خاصة إلى الاتجاه الذي ينحاز إليه الأستاذ المدرس، وإلى التيار الفكري المنتمي إليه، وإلى الحزب الموالي له[11].

ويتأكد طلب نبذ التحيز لدى المدرس وبخاصة في درس العقيدة لما له من أثر مباشر على الحياة الواقعية اليومية للأمة، ولكون الجامعات ومعاهد التكوين لم تعد تضم في فصولها الدراسية وأقسامها فئات متماثلة من حيث الانتماء المذهبي والاتجاهات الفكرية، على خلاف المدارس القديمة وحلقات الدرس التي كان بعضها مخصصا لمذاهب معينة على شكل أوقاف خاصة.

بينما في ظل الدول الحديثة أصبحت الجامعات من سماتها انفتاحها على ألوان من الاتجاهات الفكرية، مما يجعل تحيز هيئة التدريس أثناء أداء مهمتها يؤدي إلى تضييع أهداف التدريس، وزرع أسباب الفرقة وتوسيع الشقة بين المسلمين، وبالتالي توالي الأخطاء في حق الأمة[12].

**رابعا ـ التزام توثيق المعلومة من مصادرها:**

فالمطلوب من الأستاذ أن يتحرى استقاء معلوماته وخاصة تلك التي تتعلق بالآراء المذهبية من مصادرها الأساسية وعدم الاكتفاء بالمراجع الموجهة للآراء، والمواقف، هذا الاطلاع الذي يكسب المدرس تصورا سليما صحيحا عن حقيقة الآراء، في المسألة الواحدة المختلف فيها، وفي تفسير المواقف فيها، إذ كثيرا ما يؤدي سوء الاطلاع إلى المشاركة في نشر الأخطاء عن أصحاب الآراء، وظلمهم بسبب عدم الاطلاع من مصادر المعلومة الصحيحة. وبالتالي فتح المجال للجدل العقيم، والمواجهات غير المجدية، التي تزرع الأحقاد والضغائن، وتوسِّع الفرقة بين أبناء الأمة.

**خامسا ـ الالتزام بالقول في حدود العلم:**

وهذا عملا بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [سورة الإسراء، 36]، وهو ضابط أخلاقي يؤكد عليه العلماء المسلمون، فلا يتكلم الإنسان إلا فيما يعلم، ويقف ويسكت عما لا علم له به، ذلك أن أمانة الكلمة جليلة، ومسؤولية القول خطيرة، فالله سائل كل قائل عما قال، إن كان حقا وصوابا، أو كان عن هوى واتباع الظنون، كما قال تعالى: ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾ ﴾ [سورة ق، 17– 18]؛ واستشعارا لهذه المسؤولية وأمانة الكلمة وجدنا العلماء

المسلمين يرددون عقب كل جهد بحثي وتحقيق علمي، قولهم: «والله أعلم»، احتياطا وتواضعا وورعا عن القول في العلم عن غير حق، وعن غير تثبت.

وهذا الضابط من شأنه أن يسهم في تقريب وجهات النظر، ويفتح المجال للاستزادة من العلم، ويدفع الباحث والمدرس إلى تحري الصواب، والبحث عن العلم الحقيق بالتدريس، والنشر بين الطلبة.

ومن جهة أخرى يجعل هذا الخلق العلمي المنهجي المدرس لا يستكبر عن البحث عن المعلومة أين يجدها، ولا يغلق الباب على نفسه، ولا يبقى حبيس كم معرفي ورثه عمن علموه، ويغدو يكرره في كل فصل دراسي، فيسعى بذلك إلى تصحيح المعلومات بشكل مستمر، وهذا التصحيح يكون سببا في بعث روح الوحدة من خلال كسب القلوب، ونشر التسامح بين أبناء الأمة الإسلامية.

### سادسا ـ ترك الاستفزازات الكلامية:

من بين أسباب الفرقة بين أبناء الأمة تواصل المعارك الكلامية، والجدل المستفز، الذي لا يكون سببه ولا الدافع إليه بالضرورة حب الاطلاع العلمي، بل في الغالب ينشأ انتصارا للآراء، ودفاعا عن مواقف، تبريرا لها، أو أيضا ثأرا وانتقاما، وكلها خارج إطار البحث العلمي، وخلق أهل العلم، مما ينبغي أن يترفع عنه المدرس في العلوم الإسلامية، وبخاصة في مادة العقيدة، لأنها على مر القرون كانت عبارة عن مواجهات ومناظرات داخلية بين المسلمين، إلا من رحم ربي، وكانت من بين أهم أسباب نشر الفرقة، وتمزيق وحدة الصف الإسلامي، وخدمت بذلك الخصم الخارجي وما نفعت المنتصر الداخلي على أخيه المسلم.

فالمطلوب من المدرس أن يترفع عن تحويل الدرس إلى معركة كلامية هو في غنى عنها، من خلال استفزاز الطلبة وخاصة عندما يكونون متعددي المشارب والانتماءات المذهبية، ويكون بذلك يعيد إنتاج أسباب الفرقة التي كانت قديما بين المسلمين، وغالبا ما يقع هذا أثرا من التشبث ببعض الآراء العقدية التي لم يعد لها مبرر لتناولها، أو لتدارسها، أو اتخاذ مواقف فيها

ومن المخالف فيها، فمن هذه القضايا مثلا مسألة القرآن وخلقه وقدمه، فوق كونها خارج مدارك البشر، فإنها من المسائل التي لم يعد للتشبث برأي فيها من جدوى ومنفعة للمسلمين في ظل التحديات الخطيرة التي تواجهها العقيدة الإسلامية، والقراءات الحديثة للنص القرآني التي تحاول كل مرة أن تستثير جملة من الشكوك، حول الأصول الإيمانية. فمن لهذه القضايا إذا بقي المسلمون ينتجون في الدرس العقدي نسخا مطابقة لآراء عهود الانحطاط، وعصور الركود الذي أصاب الأمة ردحا من الزمن.

فإن مدرس العقيدة يمتلك في هذا العصر أكبر الأسباب، وتحيط به جملة من الوسائل العلمية التي تجعله أحسن الناس موقعا، وأكبرهم أثرا وإسهاما في إعادة الوحدة إلى المسلمين، ونشر الوعي الإيماني والحضاري بضرورة الوحدة، والعمل بكل ما أوتي المسلمون من أجل الوصول إليها.

## 5 ـ خاتمة:

وبعد فهذا تصور ومدخل إلى الإسهام بما يمكن أن ييسر العمل في إطار تحقيق وحدة الأمة الإسلامية، ونحسب أن الدرس العقدي من خلال خصائص العقيدة الإسلامية وضوابط تقديمها من حيث المضمون أو من حيث شخصية المدرس يعتبر مدخلا مهما وأساسيا، ومن شأنه أن يحقق وحدة المسلمين، ويسهل الطريق إليها، نظرا لمكانة العقيدة في النفوس، واعتبارا لخطر سوء التعامل مع مسائلها وقضايا، حيث أن الأثر يظهر سريعا وقاسيا، لا يخفف منه ومن وقعه، ولا يعالجه إلا معالجة مصدره الذي به تنشر العقيدة في الأمة، ومن خلال من يتولى هذه المهمة الشريفة خلفا للرسول ﷺ الذي استطاع أن يوحد الأمة من افتراق، ويجمع كلمتها بكلمة التوحيد، فلا يمكن بحال أن تصبح العقيدة التي جمعت الناس على عهد الرسول ﷺ هي التي تفرقهم، ولكن إن حدث هذا فإن الموضوع واحد، لكن من تناوله وتولى عرضه، وتحمل مسؤولية التفسير والتوضيح هو الذي تقع عليه مسؤولية العمل على خطى الرسول ﷺ، لتدارك الوضع، وتصحيح المسار، ومن هنا كان الواجب العمل على تصحيح المسار من خلال تصحيح طريق وصول المبادئ العقدية والأصول الإيمانية إلى العباد.

وإن اتباع هذه السبيل لن يكون بالأمر المستحيل، ولكن لن يؤتي ثماره إلا بصدق العزم وإخلاص النوايا، وإتقان العمل واتخاذ الأسباب.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

**الهوامش:**

1) ابن رجب الحنبلي عبد الرحمن بن شهاب الدين، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، تحقيق وتعليق إبراهيم ماهر ياسين الفحل، دار ابن كثير، دمشق، 1429هـ/2008م، ص31.

2) عادلة علي ناجي السعدون، مباحث في طرائق تدريس التربية الإسلامية وأساليبها وتقويمها، مجلة الأستاذ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، العدد 203، سنة 1433هـ/2012م، ص 1120.

3) انظر: المرجع السابق نفسه، ص 1114 -1116.

4) عادلة ناجي، مرجع سابق، ص 1121.

5) رواه البخاري، في أبواب صلاة الجماعة والإمامة، باب وجوب صلاة الجماعة، رقم 618، وقال في شرح الزرقاني على الموطأ: «(أو مرماتين) بكسر الميم وقد تفتح تثنية مرماة قال الخليل: هي ما بين ظلفي الشاة من اللحم حكاه أبو عبيد، وقال ما أدري ما وجهه»، الزرقاني محمد بن عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، الناشر دار الكتب العلمية سنة النشر 1411هـ، بيروت، ج1، ص 379.

6) ينظر: الجرجاني، علي بن محمد، **كتاب التعريفات**، تحقيق وتقديم إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، 1422هـ/2002م، ص 30؛ اطفيش امحمد بن يوسف، شرح أصول الدين، تحقيق مصطفى وينتن، ضمن أطروحة دكتوراه مقدمة في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 268.

7) اطفيش امحمد بن يوسف، شرح الدعائم، طبعة قديمة 1325هـ، د م، ج1 ص129.

8) ينظر: عبد المجيد النجار، إحياء الفكر العقدي في مواجهة التحديات، أو تجديد الفكر العقدي، مجلة مخبر البحث في الدراسات العقدية ومقارنة الأديان، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، عدد 2، سنة 2005، ص 55-59.

9) اطفيش: مجموع رسائل، مخطوط بمكتبة القطب، بني يزقن رقم (ا –ز6)، ص 153؛ وينتن، آراء الشيخ اطفيّش العقدية، نشر جمعية التراث، القرارة، الجزائر، سنة 1417هـ/1996م، ص 435- 436، 474.

10) ينظر: عادلة علي ناجي، مرجع سابق، ص1112.

11) ينظر: البيانوني محمد أبو الفتح، مدخل إلى علم الدعوة، دراسة منهجية شاملة لتاريخ الدعوة وأصولها ومناهجها وأساليبها ووسائلها ومشكلاتها في ضوء النقل والعقل، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت 1415هـ/ 1995م، ص 352.

12) ينظر: مصطفى وينتن، إشكالية التحيز الداخلي في تدريس العلوم الإسلامية وأثره على التحصين الفكري والعقدي، منشور ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول دور العلوم الإسلامية في إرساء الهوية ومواجهة التحديات المعاصرة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 21/20 جمادى الأولى 1431هـ يوافقه 05/04 ماي 2010م، ص 608-620.